التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات – ولاية ورقلة نموذجا –

Local Development In Southern Algeria Between Determinism And Options

مبارك شريف خليل *
جامعة البليدة 2 (الجزائر)
k.mebarek-cherif@univ-blida2.dz

شكاكطة عبد الكريم
جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)
karim_chekakta@yahoo.fr

*تاريخ الإرسال: 2019/10/14 * تاريخ القبول: 2019/11/15 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

ملخص:

الجزائر كباقي الدول التي تحاول وضع الأطر الفعلية لممارسة بعض المقاربات في إطار إعداد السياسات الوطنية، المخططات، البرامج والاستراتيجيات لتعزيز التنمية المحلية، لكن مشكل الحكومة الجزائرية يكمن في غياب فعالية الممارسة والعمل الصارم من المراقبة والإشراف بالرغم ما تكتنزه من خيرات باطنية في مقدمتها الطاقة الأحفورية وفي ظاهرها الطاقات المتجددة بكل أنواعها، الأمر الذي يخولها لفك التخلف وتحقيق الأهداف المسطرة منذ عقدين من الزمن خاصة في المناطق الجنوبية وولاية ورقلة نموذجا المصنفة كأغنى ولاية في الجزائر.

ومن النتائج المتوصل إليها أن ولاية ورقلة تتوفر على مؤشرات التنمية وكل الموارد والإمكانيات، إلا أن غياب التسيير المحكم أدى إلى تعطيل التنمية محليا حال دون تحقيق رؤية الجزائر 2030.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، البرامج التنموية، السياسة التنموية، الاستشراف، ورقلة.

Abstract:

Algeria, like other countries, is trying to set the actual frameworks for practicing some approaches in the framework of the preparation of national policies, plans, programs and strategies to promote local development, but the problem of the Algerian government lies in the lack of effective practice and strict work of monitoring and supervision despite the inherent wealth of resources, especially fossil energy and Its apparent renewable energies of all kinds, which enables it to decipher the underdevelopment and achieve the goals set for two decades, especially in the southern regions and Ouargla model model classified as the richest state in Algeria.

One of the findings is that Ouargla province has development indicators and all resources and possibilities, but the absence of tight governance led to the disruption of development locally prevented the realization of Algeria's Vision 2030.

Keywords: *local development, development programmes, development policy, predictability, Ouargla.*

* **المؤلف المراسل**

مقدمة:

أضحى موضوع التنمية المحلية من أهم المواضيع المطروحة على طاولة أولويات الحكومات والدول، نظرا للحاجة الماسة و ضرورة تبني هذا السياق مع المطالب الموحدة، الأمر الذي يتطلب التجنيد الفعلي و استعمال كل الآليات و السبل للوصول إلى الطرق المثلى لنجاح هاته المقاربة، مع العوامل المترابطة و المتداخلة في بعضها البعض كالإقليم، النمو الاقتصادي و النسيج الاجتماعي (المجتمعي) الذي أصبح يمارس ضغطا رهيبا على النظام السياسي في ظل التحديات التي يشهدها المجتمع المحلي من جهة والتأثيرات الخارجية من جهة أخرى كالعولمة، الهجرة غير الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي في دول الجوار الذي أضحى يشكل تهديدا حقيقيا مع سيطرة منطق الفشل الدولاتي وهشاشة الأنظمة القائمة، ناهيك عن انتشار و استفحال عدة ظواهر كالفساد، البيروقراطية، عدم العدالة في التوزيع التي بدورها أثقلت المهمة وجعلتها تدخل في دوامة التخلف محافظة على صورتها النمطية دون بلورة صورة حديثة تنادي باستقلالية التسيير المبني على لامركزية حقيقية يتم إدراجها ضمن منظومة التنمية الوطنية الشاملة التي بدورها تدعو إلى تأسيس حكم رشيد قويم يخرج بالدولة إلى بر الأمان ، بغية الوصول إلى هدف التسيير الذاتي المستقل للأقاليم المتناثرة على ربوع هذا الوطن القارة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتظافر الجهود العملية من قبل الدولة في شكل برامج وسياسات تنموية بدرجة أولى، هذا ما عكفت عليه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بالرغم من الأزمات التي شهدتها ولازالت تعرفها والتي طالما وقفت صدا منيعا حال دون تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع، إضافة إلى ذلك تطور الأوضاع الدولية الراهنة التي باتت قاب قوسين أو أدنى من رسم ملامح جديدة خاصة في القارة الافريقية أي بعد سنة 2011 زمن الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي.

تتميز الجزائر بشساعة إقليمها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى صعوبة تجسيد برامج التنمية المحلية في وقتها والذي عرف تأخرا كبيرا خاصة في العقدين الأخيرين بعد استرجاع عامل الأمن الذي طال لعقد مضى مع الغياب الشبه التام للدولة ومؤسساتها مما أدى إلى الدخول في نفق الفساد و التقصير في أداء المهام وممارسة كل أنواع التهميش والإقصاء خاصة إذا لم تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة ، فبالرغم من المبالغ المالية المعتبرة المرصدة في هذا المجال قصد دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة في مناطق الجنوب ومالها من خصوصيات إقليمية، عمرانية، اجتماعية، وثقافية وما كان نتيجة ذلك إلا ظهور التعبير الساخط عن الأوضاع المعاشة والتي تمثلت في الإضرابات لأهم القطاعات الحساسة كالتعليم و حتى بعض الأسلاك التي كانت ممنوع عنها الإضراب (أعوان الشرطة والحماية المدنية)، ناهيك عن الاحتجاجات و المسيرات المطالبة بالتنمية كأولوية على غرار احتجاجات ومظاهرات ولايات الجنوب (ورقلة 2013 ، أدرار وحتى إليزي وتمنراست)، الرافضة تماما للواقع الذي يقول أنها القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسية التي من المفروض أن تقدم الإضافة إلى المنطقة و ساكنيها من توفير أساسيات العيش الكريم و التكفل بكل المطالب .

لقد عمدت الجزائر في هذا السياق إلى اتخاذ سياسة وطنية للنهوض بقطاع التنمية خاصة المنطقة الجنوبية للبلاد في شكل برامج ومخططات وعندما نتكلم عن سياسة الإصلاح إي منذ مطلع القرن الحالي أي من سنة 2001 إلى غاية يومنا هذا، وحوزتها على ترسانة قانونية معتمدة على التنظير القريب جدا من الجماد الذي تعرفه حركية العملية المستهدفة لرؤية نور التطبيق على أرض الواقع، مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرنو بدوره في الحفاظ على العقار والبيئة و عصرنة المدن و جعلها حضرية كتوزيع تموقع السكان الذي أثار ظاهرة انتشار الأحياء القصديرية والبناءات الفوضوية، إضافة إلى ضخامة العملية التنموية التي تتطلب نموذجا وإرادة حقيقية من قبل القائمين على شؤون البلاد بغية تحقيق الهدف المنشود مع تنظيم الطاقات و الجهود وربح الوقت

لاستغلال الفرصة استغلالا مثاليا، الأمر الذي يسهل الرقابة والمتابعة للوحدات دون المساس والإنقاص من مجال استقلاليتها في التمثيل والتنفيذ والتسيير .
إن الأمر الذي يفعل التنمية المحلية من أجل تحسين ظروف و نوعية الحياة المجتمعية وجودة العملية الاقتصادية، السياسية، الثقافية وحتى الحضارية وإدراجها ضمن منظومة التنمية الشاملة في إطار وطني مستدام .
ومن خلال ما سبق ولدراسة هذا الموضوع تم طرح الإشكالية على النحو التالي :
كيف يمكن للجزائر استغلال الخيارات الموجودة لتحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الجزائري ؟ وكيف يمكن تعاملها مع حتمية المطالب المرفوعة خاصة في ولاية ورقلة نموذجا ؟
وللإجابة على هذه الإشكالية يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية :
- ما المقصود بالتنمية المحلية ؟
- ما هي الخيارات المتاحة للجزائر للنهوض بقطاع التنمية في الجنوب الجزائري؟
- هل منطقة الجنوب وخاصة ولاية ورقلة أولوية بالنسبة للجزائر في مجال التنمية ؟

فرضيات الدراسة :
- يمكن للجزائر أن تحقق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري إذا أحسنت استغلال الخيارات المتاحة.
- نجاح السياسة المنتهجة في منطقة الجنوب الجزائري وولاية ورقلة بالتحديد من قبل الدولة يعزز من نجاح مقاربة التنمية المحلية .

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة
لقد بدأ مصطلح التنمية بالظهور بصورة فعلية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المصطلح إلا بعد نهايتها و قد استخدمت في العصر الاقتصادي على سبيل الاستثناء في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد كانت هناك دلالات تسنخدم في المجتمعات الأوربية ترادف هذا المعنى كالتقدم المادي Materiel) (Progress، التقدم الاقتصادي(Economic Progress)، إضافة إلى بعض المصطلحات في ميدان الصناعة كالتصنيع(Industrialization)، و مصطلح التحديث(Modernization)و التي تعني قدرة الانسان على التعلم وكيفية التعلم ، وهناك من استعمل مصطلح (Evaluation)، وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك فاستعمل مصطلح النهضة(Revolution)نسبة إلى التغيير الرهيب الذي حدث في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة، الطبقات الاجتماعية و نظام التحكم في الملكية الاقتصادية و النظام الاجتماعي لمجتمع ما ، لكن في الأخير استقر الفقهاء على مصطلح التنمية (Developement) .
1 - مفاهيم ومصطلحات ذات الصلة (دراسة نظرية) :
مفهوم التنمية : هي تلك العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود كل المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن (كامل،2008، ص20).
كما تعرف التنمية أيضا بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يتحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان و تحريرا له، تطويرا لكفاءته و إطلاقا لقدراته للعمل و البناء، كذلك اكتشاف لموارد المجتمع و تثمينها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر (البلي، 2014،ص68) .
مفهوم النمو الاقتصادي : تختلف عملية التنمية عن النمو الاقتصادي اختلافا جوهريا حيث هذا الأخير هو أحد العناصر الهامة لعملية التنمية الذي يسبقه الكثير من التغيير العميق والإرادة السياسية ،الاجتماعية، الثقافية

والاقتصادية و الهياكل و حتى العلاقات الخارجية و يمكن تعريفه أنه يهدف إلى تحقيق زيادات تراكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد والقومي لفترة طويلة من الزمن إلى جانب كبير من النتائج الأخرى كعدالة التوزيع في ثمرات التنمية (البلي، ص68)

التنمية والتغيير : إن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والرقي والازدهار ، يمكن أن يكون في الجهة السالبة بينما الهدف من التنمية هو التغيير نحو الأفضل والأحسن بصورة ووتيرة متصاعدة و متقدمة .

التنمية والتحديث : في هذا السياق إضافة إلى ما أشرنا إليه ، إضافة إلى الزيادة في القدرة الإنتاجية لرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث هو جلب أو استحضار رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية مثل : التجهيزات التكنولوجية و المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية (معاوي، 2016،ص ص27-28) ، وهذا ما لا يتوافق مع خصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية و لإمكانيات الذاتية للعالم الثالث ومفهوم التخلف من جهة أخرى .

التنمية المحلية : انطلق هذا المفهوم ابتداء من فرانسوا بيرو (François Perroux)صاحب نظرية أقطاب النمو التي تعتبر بمثابة الأساس للتخطيط الجهوي والتنمية المحلية، بالتركيز على أقطاب التنمية عن طريق الاستثمارات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية المحلية ضمن حلقة من التفاعل المحلي يسيرها عامل الجغرافية، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها منظومة الوحدة ذات أهداف خاصة و آليات خاصة مراعية فيها البعدين الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي وتفاعلها مع روابط الفاعلين الاجتماعيين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومة والهيآت المتمثلة للمجتمع المحلي) وهذا ما يمكن اعتباره رأس المال الاجتماعي عن طريق حشد كل الموارد المتاحة سواء طبيعيا، بشريا، ماليا واجتماعيا لخلق خاصية التجمع و تنفيذ القرارات العامة و تحقيق المصالح المعينة على المستوى المحلي (معاوي،ص ص33-34) .

التنمية المستدامة : هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، و هي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، بل تشمل كل الأنماط آخذة بنظر الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية، كما تحقيقها يستلزم توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، و إنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية ، ما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع و إدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي الذي بدوره سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد (غزال، 2019، ص ص393-394) .

التنمية الشاملة : هي الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع و الدولة لإيجاد تحولات هيكلية و قدرات ذاتية تمكن الدولة من العطاء و الاستقلالية لتحقيق الاستمرار ويكفل التغيير في جميع مجالات الحياة (كاهي، 2017،ص ص241-242).

وكتعريف إجرائي للتنمية المحلية هي عملية مجتمعية تستوجب إرادة ووعي موجه بإدارة التنمية بأسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع، مع إيجاد تحولات هيكلية ضمن قاعدة إنتاجية ذاتية لتحقيق التزايد المنتظم المتصاعد مع مراعاة آليات التغيير و ضمان استمراره، و الحفاظ عليه للأجيال القادمة وفق مخططات حقيقية تسعى لضمان الرفاهية و التحسين المستمر للمجتمع المحلي في كل جوانب الحياة و بكل أنواعها.

2- مؤشرات ومقومات التنمية المحلية : إذا كانت عملية التنمية تتصف بالعملية والوعي السياسي و الثقافي، الاقتصادي و الاجتماعي و لكل منها مؤشرات تعكس حقيقة العمل التنموي المحلي في الدول الذي يختلف من منطقة إلى أخرى بحكم اختلاف خصوصيات الإقليم جغرافيا، سياسيا، اقتصاديا، و أثره على إمكانيات نجاح العملية التنموية فنجد مثل بعض المفكرين من يعتمد على مؤشر واحد مثل هينكس hinggs الذي يربط التنمية بالمساعدات الأجنبية و كذا إليس ELLIS الذي بدوره يربط التنمية بإشباع احتياجات الأفراد في المجتمع ،

وهناك من المفكرين الآخرين من يركز على أكثر من مؤشر كالمفكر رووك Rowk كالصحة، السكان، التغذية، الإسكان والدخل،... ، أما تقرير الأمم المتحدة أشار على أن التنمية تقاس من خلال المؤشرات الاجتماعية مثل مستوى المعيشة في المجتمع، قياس الأهداف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية المقبولة و أضيف إليها سنة 1971 الإستراتيجية، و نحصر المؤشرات لأهميتها و دورها الفعال في عملية التنمية إلى قسمين الأول الاقتصادي و الثاني الجانب الاجتماعي أما الجانب الأول الذي يركز على الدخل القومي الكلي، الدخل القومي الكلي المتوقع، معيار متوسط الدخل، فكل من هاته المعايير تكمل الأخرى و تمثل لنا مؤشرا اقتصاديا قويا يساهم في تحقيق عملية التنمية، أما الاجتماعي فهو مجموعة المعايير في الخدمات التي تعايش الحياة اليومية للمواطنين كالخدمات الصحية، التعليمية، التغذية، نوعية الحياة المادية، دليل التنمية البشرية،إضافة إلى المؤشرات الهيكلية (الإنتاج الصناعي،إجمالي الصادرات، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة) .

أما مقومات التنمية التي تقوم على مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحقيق مستوى المعيشة و نجد منها:

-المقومات المالية: إن نجاح الهيئات المحلية في توفير الموارد للمواطنين عن طريق زيادة الموارد المالية التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها دون اللجوء إلى المركزية بالاعتماد على التخطيط المالي الجيد و نظام محاسبي رشيد و موازنة مالية محلية دقيقة .

-المقومات البشرية : إن نجاح عملية التنمية المحلية هو العنصر البشري عن طريق تأهيله لاستخدام الموارد المحلية المتاحة أفضل استخدام مع وضع الحلول المناسبة في لغز التنمية بكل أنواعها هي رأس المال البشري الذي بدوره هو مصدر الثروة و الوسيلة المهمة لفك شفرة التنمية المحلية و تحقيقها .

-المقومات التنظيمية : إن نجاح التنمية باعتماد نظام الإدارة المحلية المبنية على مبدأي الديمقراطية و المشاركة من جهة و التسيير اللامركزي المستقل عن طريق اتخاذ القرارات الرشيدة في معادلة خلق الثروة المحلية و تثمين الممتلكات (صوالحي، 2017، ص ص124-126) .

2- إمكانيات التنمية المحلية في الجزائر :

إذا تكلمنا بمنطق الموضوعية و دراسة فعلية لإمكانيات الجزائر قصد تحقيق معادلة التنمية المحلية بصورة عامة وخاصة على مستوى المناطق الجنوبية التي تمثل أكثر من 84 % من المساحة الكلية للوطن، ومع توفر وإتاحة هاته الإمكانيات الكبيرة ، وجب على الحكومة العمل الجاد لوضع إستراتيجية محكمة بغية المضي قدما في عملية التنمية الوطنية الشاملة كهدف بعيد الأمد، مع خطط محلية مستقاة من الخطة العامة مراعية بذلك خصوصيات المناطق سواء من الناحية الجغرافية . ونظرا لكبر المساحات في الولايات الجنوبية من جهة وصعوبة العيش واستحالته توفير الشروط التي تضمن بدورها حق العيش والبقاء كما تنص عليه الأعراف والقوانين الدولية، بمعنى آخر إعطاء الأولوية للجنوب في تحقيق التنمية المحلية يعد خطوة جبارة للرقي إلى مصاف الدول الكبرى ، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بتفعيل الوحدات الصغيرة واعتماد لامركزية فعلية مستقلة تعتمد على برنامج محدد يدخل ضمن إستراتيجية مبنية على أسس علمية وموضوعية تؤمن بالمنطق، كون النواة الأولى لتحقيق التنمية هي الوحدة الصغيرة و مالها من أثر قوي في رسم الصورة الحقيقية لعملية التنمية الشاملة انطلاقا من أحقية استغلال الثروات الباطنية و تثمينها وما تدره من مداخيل يمكن أن تلبي حاجيات المجتمع المحلي ناهيك عن الاستثمارات الخارجية التي تجعل تواجد الشركات والمؤسسات الخارجية فرصة حقيقية لانتعاش الاقتصاد المحلي على كل الأصعدة على غرار امتصاص أكبر ظاهرة متفشية وهي البطالة والفقر.

إن الاعتماد على خلق هاته الثروات و حسن استغلالها مع التركيز على المقاربات والتوجهات الجديدة للدولة يكفل كل ماهو مخطط له بعد تحقيق الاكتفاء ، ومن ضمن هاته الإمكانيات المتاحة في الجنوب الجزائري لاسيما

منطقة الجنوب الشرقي فإنه يتمتع بثروات كثيرة منها التقليدية كالبترول و الغاز على غرار منطقة حاسي مسعود بورقلة وأحواض جنوب ولاية إليزي، إضافة إلى ذلك الثروة البديلة والمتمثلة في المياه الجوفية الباطنية وإمكانية استغلالها في التنمية الاقتصادية حيث تقدر هاته الثروة بما يقارب 5.2 مليار م^3(هجرس، 2015)، و الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية التي تعتبر أكبر حقل للطاقة الشمسية في العالم موجود في الصحراء الجزائرية خاصة ورقلة وولاية أدرار حسب تصريح الوكالة الألمانية الفضائية (حدة، 2012،ص 2)،إضافة إلى طاقة الرياح التي تعتبر طاقة مضمونة ومالها من فائدة في عملية التنمية المحلية كالقرى النائية و تزويدها باللوحات الشمسية التي تعتمد على الطاقتين الشمسية و طاقة الرياح الأمر الذي يشجع على السكن و التعمير خاصة في الحدودية منها والذي يدر في الأصل عائدات إضافية من جهة و فك العزلة عن هاته المناطق من جهة أخرى.

إن إمكانية الاستثمار في القطاع الفلاحي والزراعة الموسمية (الطماطم، البطاطا،...)، الأمر الذي يسهل عملية تفعيل الهياكل الموجودة والعمل الجاد على عصرنتها وإدارتها في إطار الحوكمة المحلية التي تضمن تيسير حياة المواطنين وتجنبهم غلاء الأسعار وعناء التنقل نظرا لخصوصية المنطقة والبعد الكبير بين الولايات أو حتى داخل الولاية نفسها فنجد على سبيل المثال بلدية البرمة الحدودية بولاية ورقلة التي تبعد بأكثر من 400 كم عن عاصمة الولاية .

إن الإمكانيات البشرية والتركيز على الرأس المال البشري الذي يعتبر الوسيلة الأمثل لمحاربة كل أنواع الفساد عن طريق اغتنام فرص التأهيل والتكوين والمساهمة في تكوين الفرد الصالح في المجتمع عن طريق إشراكه في العملية التنموية والعمل الجواري الذي ينمي فكرة الولاء والانتماء والاعتزاز بالهوية والقومية خاصة نسبة النمو الديمغرافي في تزايد مستمر حيث أضحت هاته المناطق تمثل 10.9%من إجمالي سكان الدولة (دوبة،2016، ص ص 80-82)، إضافة إلى النسيج المجتمعي المتماسك الذي تربطه علاقات التاريخ، الهوية، الإقليم التي أصبحت من أهم المؤشرات تأثيرا في العملية التنموية.

ثانيا : واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري (ولاية ورقلة)

لتحقيق أهداف التنمية المحلية عمدت الجزائر إلى تبني سياسات وبرامج خاصة في هذا الشأن، اعترافا منها بحتمية تبني مقاربة التنمية وهي بمثابة الحل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الوطني والمجلات الأخرى، لكن هل مقاربة التنمية نابعة من حاجة المجتمع الجزائري المحلي؟ أم هو حتمية مفروضة من الخارج في إطار العولمة ؟ إن طرحنا لهذين السؤالين يعكس حقيقة الواقع المعاش و السياسة المتبعة من قبل الحكومة في إطار رسم السياسة العامة للدولة سواء كانت سنوية أو إستراتيجية في إطار البرامج و المخططات الثلاثية و الخماسية .

1 - قراءة في سياسات التنمية لولاية ورقلة:

قبل التطرق إلى نجاعة سياسيات التنمية في منطقة الجنوب و على وجه الخصوص ولاية ورقلة لابد أن نعرج على السياسة الوطنية في مجال التنمية خاصة التنمية المحلية والبشرية في العقدين الماضيين أي منذ **2001-2019** ، الذي كان محورعدة برامج وسياسات على غرار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (بلحبل، 2016،ص ص 182-184)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 و أخيرا المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019(حيدوشي ، ووعيل، 2017، ص338) الذي رصدت في مجمله مبالغ خيالية بمئات ملايير الدولارات التي تعتبر ميزانيات دول ، هل وفقت الجزائر في ذلك ؟ هل عرفت الجزائر إدارة هاته المراحل؟ هل راعت الجزائر فيها مبدأ الأولويات؟ ولمعرفة ذلك سنتطرق إلى ما يلي : (جدول رقم 1)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر رصدت مبالغ جد ضخمة حيث قدرت في مجموع البرامج الخاصة بعملية التنمية للدولة والتي قدرت بـ 48054 مليا ر دينار، و هذا ليس بالرقم الهين في إنفاقه كون الجزائر دولة ريعية بامتياز وكما تجاوزت الأزمة الأمنية التي طالت لعقد من الزمن في الوقت القريب، وهذا شيء طبيعي بغية تدارك الأوضاع المزرية التي خرجت منها البلاد مع النتائج الوخيمة المسجلة على كل الأصعدة، كما نلاحظ أن المبالغ ارتفعت من برنامج إلى برنامج و ذلك حسب الاحتياج المسجل و تصدر عملية التنمية على قائمة الأولويات حيث نرى في العمود الثاني القيمة المالية للبرنامج والذي سجلنا فيه من سنة 2001-2004 بمبلغ مالي معتبر يقدر ب 525 مليار دج مخصص لعملية التنمية المحلية والبشرية من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج والمقدر بـ 1216 مليار دينار، أما في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فمن أصل 4203 مليار دج خصص مبلغ 545 مليار دج لنفس العملية و الذي ارتفع نوعا ما بالرغم من ارتفاع المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي الإجمالي، أما بالنسبة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 رفعت الجزائر قرابة خمسة أضعاف من المبلغ الكلي للبرنامج بقيمة 21214 مليار دجو المقدرة بحوالي 286 مليار دولار و ذلك راجع للبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر في ارتفاع أسعار البترول الذي لم يقل سعره عن 130 دولار للبرميل ، بالرغم من ذلك نرى أن المبلغ ارتفع بكثيرو المخصص منه للتنمية المحلية والبشرية والذي قدر بـ 9903 مليار دج و الذي يمثل قرابة نصف المبلغ الكلي للبرنامج بعدما أضيفت إليه المشاريع الكبرى وتمويلها و اغتنام فرصة الطفرة المالية ، في أواخر 2014 بدأت بوادر انخفاض أسعار البترول إلا أن الجزائر مضت في نفس سياسة التمويل و أضافت برنامج آخر لمدة خمس سنوات أخرى و سمي بالمخطط الخماسي للتنمية ، خاصة مع استرجاع الدولار إعادة توازنه مقارنة بالسنوات الماضية في البورصة العالمية، خصصت الجزائر أيضا مبلغا ماليا يقدر بـ 21421 مليار دج و الذي خصصت منه 6236 مليار دج، في مجموع 20 سنة من العمل 17209 مليار دج مخصص للتنمية فقط ، هل هذا المبلغ المخصص يكفي لتغطية العجز الحاصل في مجال التنمية المحلية و البشرية؟

وعليه يمكن تحليل هاته المعطيات و الهدف من ذلك من خلال المدرج التكراري في دراسة فعلية ممثلة للنسب المئوية للبرامج بصفة عامة و لكل برنامج على حدى: (الشكل رقم 01)

على حسب الأعمدة المبينة وما هو مبين قبله في الجدول رقم 01بأن نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية والبشرية فقط، فنجد في البرنامج الأول نسبة **43.17%** أي ما يقارب نصف المبلغ المخصص من البرنامج الكلي من سنة 2001-2004 وعليه يمكن القول أن توجه الدولة كان واضحا من خلال المبلغ قصد تحريك عجلة التنمية في جميع مجالاتها بعد الأزمة المسجلة، أما في ما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بالرغم من زيادة الغلاف المالي للبرنامج في حد ذاته ، لاسيما في شق تدعيم مناطق الهضاب العليا بمبلغ يقدر بـ 686 مليار دج و المناطق الصحراوية بـ 432 مليار دج(مديرية البرمجة و إعداد الميزانية لولاية ورقلة ،2019)، و إعطائهم الأولوية في تحقيق التنمية المحلية على كل الأصعدة في النصف الثاني من البرنامج،و من خلال ما لاحظناه هو تسجيل نسبة 12.96% و هذا قليل جدا بالنسبة للمبلغ الكلي خلال الأربع السنوات و لعل ذلك طغى التوجه الاقتصادي و السعي وراء تحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي، لكن يظهر جليا أن الحكومة لا تتحكم في تسيير الأموال حيث كان هناك مبلغ كبير ولم يستغل كليا، سواء لعدم انطلاق الأشغال أو التأخر الكبير في إنجازها و بالتالي توجد نقاط ضعف كبيرة في سياسة التخطيط و البرمجة ، و بين هذا و ذاك اعتمدت الجزائر على مخطط آخر تحت اسم توطيد النمو الاقتصادي و كأن هناك علاقة بينه و بين سابقيه من المخططات خاصة بعد الطفرة في سعر البترول و امتلاء خزينة الدولة و القضاء الشبه النهائي على المديونية الخارجية مع احتياطي صرف معتبر جدا ، هذا لا يعبر على نجاح المخططات السابقة، كما يمكننا أن

نشير إلى المتبقي من المخططات المشار إليها الذي سجل تصاعدا مستمرا و هذا مؤشر آخرا على سوء التقدير المالي والإداري، ولعل خير دليل ذلك أكبر المشاريع التي أخذت حصة الأسد هو مشروع الطريق السيار شرق غرب ولم ينته إلى يومنا هذا والذي كلف ميزانية الدولة قرابة 20 مليار دولار بعدما كانت تقديراته حوالي 05 مليار دولار من قبل الحكومة ضمن المشاريع المبرمجة، فتسجيل نسبة 46.68 % يمكن أن نعتبرها لا بأس بها حيث سجلت تقريبا نصف المبلغ المخصص للمخطط و الذي كان إيجابيا بالنسبة لمداخيل الدولة باغتنام فرصة الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار الذهب الأسود و ما نتج عنه من آثار ناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خاصة منذ سنة 2010 و سقوط الأنظمة العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، لكن في نفس الوقت هل تأثرت إيجابية على نجاعة السياسة التنموية المحلية للدولة بالطبع ضعيفة و يمكن أن نقول لا ليست في مستوى التطلعات و الأهداف المسطرة، بالرغم من توجه الحكومة العلني في شأن تحدي عجلة التنمية ، أما بالنسبة للمخطط الخماسي للتنمية وبالرغم من الآثار الواضحة للأزمة الاقتصادية والتي تنبأ بها جل علماء الاقتصاد منذ سنة 2008 أن الجزائر ستتأثر بها على المديين المتوسط و البعيد، وإذا به الحكومة تخصص مبلغ 262 مليار دولار والذي خصص للمشاريع التنموية و رهان الوصول إلى نسبة النمو الاقتصادي في حدود 7%في مطلع 2019، في وسط تدهور كبير للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري وعودة تسجيلا لارتفاع في نسب البطالة و الفقر على المستوى الوطني و المحلي خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا ، إن نسبة 32.98 % أي تقريبا الثلث من المبلغ المخصص من مخطط 2015-2019 والذي يتوافق مع انتهاء العهدة الانتخابية لرئاسة الجمهورية، هذا ما رفع سقف الرهان و المخاطرة في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 40 دولار للبرميل الأمر الذي عرف تزعزعا قويا على مستوى السياسة المتبعة وأبان على حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده على المدخول النفطي الواحد مع تكرير نفس الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة قبل 15 سنة من البرمجة والتخطيط وسوء التقدير كما أشرنا إليه سابقا.

أما في ما يخص ولاية ورقلة يمكننا القول أنها نسخة مصغرة للسياسة المنتهجة على المستوى الوطني من حيث التأثر كون عدم الاستقلالية المالية في تسيير المشاريع التنموية و حنق فرص الإبداع و التنمية الإدارية و من خلال الجدول و الإحصائيات المبينة يمكننا أن نستخلص ما يلي: (جدول رقم 02)

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن المبالغ المخصصة بالنسبة لولاية ورقلة تبدو ضئيلة جدا مقارنة بالمبالغ المخصصة للبرامج بصفة عامة أو في البرنامج في حد ذاته حيث نجد النسبة المئوية المرتفعة و المخصصة للتنمية في عقدين من الزمن لا تتجاوز 2% من المبلغ الإجمالي للبرنامج والذي كان يشهد انتعاشا كبيرا في المداخيل من الذهب الأسود و النابع من قلب هاته الأرض ، هذا ما يعني أن تنمية الولاية كانت في غير خانة الأولويات بالنسبة لسياسة التنمية الوطنية، بالرغم من إدراك تلك الجهات أن هاته الولاية بالذات تعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري و كأغنى ولاية في هذا البلد، أما بالنسبة للتنمية فحالها حال باقي ولايات الجنوب و تفضيل الأولويات الأخرى وحجما أكبرا لولايات الشمال على الجنوب إذا أخذنا ولاية ورقلة كعينة بالنسبة لولايات الجنوب على غرار ولايات أدرار، إليزي وتمنراست وكل ولاية وما تزخر به من خيرات وثروات ، وإذا أتينا إلى تحليل النسبة المئوية كما هو مبين في شكل دوائر نسبية (الشكل رقم 02) والتي توضح بالتفصيل حجم استفادة ولاية ورقلة من باب التنمية المحلية والبشرية من البرنامج العام كما هو موضح في الجدولين السابقين.

1.1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : يمكن أن القول أن مبلغ 20 مليار دج من أصل 1216مليار دج يعتبر بالقليل جدا ونسبة 1.68% دليل على خروج ولاية ورقلة من أولويات الحكومة وهذا

أمر منطقي بالنسبة لنسبة السكان من جهة والأوضاع الاقتصادية والأمنية الكارثية التي كانت تعاني منها الجزائر طيلة عقدين من الزمن أي منذ نهاية السبعينات إلى غاية 1999 موعد الانتخابات الرئاسية، وعليه بالرغم من كل ما تم التطرق إليه كانت أولوية الدولة إعادة البناء والخروج من عنق الأزمات السياسية والاقتصادية. (الشكل رقم 03).

2.1.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 : ما يمكن ملاحظته من خلال هذا البرنامج الذي سجلت فيه ولاية ورقلة أعلى نسبة و التي قدرت بـ 1.90% ، أي من أصل 4203 مليار دج حيث كان حجم الاستفادة للولاية بـ 80 مليار دج بالرغم من ارتفاع المبلغ المخصص للبرنامج في إطاره الوطني، و الذي شهد لأول مرة مبالغ إضافية تدخل ضمن برنامج تطوير مناطق الجنوب PSD PS SUD / PCD PS SUD 2006-2009 و الذي يقدر بـ 26 مليار دج ، ناهيك عن صندوق الجنوب و الذي كان موجود أيضا في المخطط السابق و الذي عرف تراجعا في نسبة الاستفادة لولاية ورقلة منه و الذي قدر بـ 05 مليار دج ، إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة جدا والأرقام تتحدث عن ذلك. (الشكل رقم 04) .

3.1.برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 : ما هو ملاحظ خلال هذا البرنامج أنها المرحلة الأكثر انتعاشا طيلة العقدين الماضيين و التي سجلت ارتفاعا كبيرا في المبالغ المخصصة لبرامج الدولة في إطار السياسة العامة المتبعة من قبل الحكومة و التي خصصت أكثر من 21 ألف مليار دج و من أصله استفادت ولاية ورقلة بمبلغ يفوق 96 مليار دج و بالرغم من الارتفاع المسجل في الغلاف المالي المخصص للتنمية المحلية و البشرية إلا أنه سجلنا انخفاضا محسوسا في النسبة المئوية و التي لم تتعدى 0.45% وهذا يمكن أن لنا أن نؤكد بوجود مشكل العدالة والتوزيع إلى عدة اختلالات في المنظومة، وهذا ما أثار حفيظة القاطنة من تدهور المستوى المعيشي وتفشي ظاهرة البطالة والمشاكل الاجتماعية المزرية إلى خلق فوضى في عمق الجنوب كالاحتجاجات والمظاهرات و التي كانت على رأس مطالبها التنمية و لا للتهميش و الإقصاء، وفي هاته المرحلة سجلت لأول مرة تهديد إرهابي بامتياز في حادثة تقنتورين سنة 2013 و الذي ترك آثارا ظاهرية و أخرى خفية على الأوضاع في المنطقة والتوجهات الجديدة للدولة بضرورة إيجاد حل لعملية التنمية في الجنوب الجزائري.

4.1.المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 :هذا الرقم أو نسبة 0.26 %تعتبر أقل نسبة مسجلة خلال عشرين سنة مضت من التخطيط و البرمجة أيمن أصل 21 ألف مليار دج تمكنت ولاية رقلة من الاستفادة من 55 مليار دج ، هذا ماهو دليل على أدنى الاهتمام بالمناطق الصحراوية في الجانب التنموي و هذا ما أكد شرعية مطالب أهالي المناطق و أصبحوا يطالبون و يهتفون بشعارات كانت في الأمس القريب غير موجودة و لا تذكر أصلا في وسط أقوام يعيشون في نسق و رابطة مجتمعية قوية ، إلا أن سياسة شراء السلم الاجتماعي لازالت تساير عملية التخطيط كحل استعجالي لإضفاء المرونة في التعامل أثناء الأزمات الفعلية، لكن إلى متى؟ ، ومشروع تراموای ورقلة ما هو إلا عينة عن إسكات المواطنين المحليين و صقل مظاهر التنمية بمشروع كلف ميزانية الدولة ما يفوق 40 مليار دج(الوكالة الأنباء الجزائرية ،2016، ورقلة : استلام مشروع تراموای قبل شهر أكتوبر.)، أليس كان بالأحق أن يرشد ذلك المال و يذهب إلى مشاريع أخرى ذات أولوية في الولاية، وما يوجد ما هو إلا تعبير على لسان حال التخلف والتبعية وانتشار الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية وعدة ظواهر أخرى تلوح بالأفق إلى أزمة حقيقية لامحالة.

2- نظرة استشرافية للتنمية المحلية في منطقة الجنوب (ولاية ورقلة نموذجا).

لما رأيناه بالأرقام و التحليل ما هو إلا واقع للتنمية المحلية بأغلى ولاية في الجزائر تسمى ولاية ورقلة، وقراءة موضوعية في السياسة التنموية و إدراجها ضمن أجندة أولويات الحكومة من جهة، و التوجهات الجديدة

والمقاربات التي نادت بها من جهة أخرى، رافعة لرهان تحقيق أعلى نسبة من النمو الاقتصادي في حدود 7% في أواخر سنة 2019 ، إن العشوائية و الفوضى التي عمت منظومة الحكومة الجزائرية طيلة عقدين من الزمن، وبالرغم من أنها عاشت بحبوحة اقتصادية مهمة لفترة تقارب 10سنوات، ومن كل هذا لم يمكن الجزائر من الاستفادة على الأقل من العقول المدبرة و التأسيس لبعض الدوائر الوزارية لاستغلال البحبوحة المالية كوزارة التخطيط و الاستشراف التي ألغيت سنة 2013 والتي تنبأت هذه الأخيرة بآثار الأزمة الاقتصادية على المدى البعيد بالنسبة للجزائر وضرورة تبني ووضع إستراتيجية محكمة لسنة 2030 ، لكن واقع ذلك كان تماما ومخالفا لكل ما هو أكاديمي مبني على أسس علمية و ما هذا إلا تأكيدا لعنجهية التسيير، و هذا ما رأيناه من أثر التعامل التنموي بالنسبة للجنوب الجزائري وولاية ورقلة نموذجا من الفرق الشاسع في سياسة التوزيع بين الشمال و الجنوب والنسب المتدنية جدا في هذا المجال ، كما نجد أثر غياب التخطيط الاستراتيجي كأولوية لبناء اقتصاد متين ودولة قوية تتميز بالمنافسة و تحقيق الأهداف المسطرة . أيضا نجد التوجه القوي للدولة بخصوص نفقات الميزانية العامة على القطاعات الوزارية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا طيلة العقد الأخير للتماشي مع الأوضاع السائدة في المنطقة،أيضا استفحال ظاهرة الفساد والرشوة تقريبا في كل القطاعات بالرغم من الترسانة القوية ومختلف الأجهزة والهياكل المتخصصة من أجل محاربة ذلك، لعل هاته كانت الأسباب المباشرة في تأزم الوضع في منطقة الجنوب، وعليه للخروج من أزمة التنمية المحلية الوطنية وفي منطقة الجنوب الجزائري خاصة و بالتحديد ولاية ورقلة لابد من الأخذ بالحسبان والاهتمام بما يلي:

- ضرورة وجود العمق الاستراتيجي الشامل لكل ما تؤول إليه الوضعية الحالية للجزائر والمنطقة الصحراوية بصفة خاصة على كل الأصعدة .
- الاعتماد على سياسة الأقطاب وتفعيلها (الاقتصادية، الصناعية والتجارية) ، أي تحرير الاقتصاد و المعاملات التجارية الأمر الذي يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي و تأسيس مناطق تبادل منظمة و ما لها من نتائج على البعدين الاقتصادي و التجاري و حتى المالي .
- العمل على سياسة إنشاء الأقطاب البشرية (المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الكبرى) في تلك المناطق خاصة المعزولة منها ومالها من بعد على مستوى التنمية المحلية والأمنية لتأمين الحدود الصحراوية.
- الاعتماد على القطاع الفلاحي وما تتميز به المنطقة من خصوصيات و ما تتوفر عليه من إمكانيات كبيرة كالزراعة الموسمية (الطماطم و البطاطا بالإضافة إلى بعض الفواكه) .
- الاستثمار في قطاع تربية الأسماك و توسيعه بعدما كانت تجربة نموذجية جدا و التي عرفت نجاحا باهرا على مستوى ولاية ورقلة .
- توجيه التنمية و التركيز على الجنوب الجزائري خاصة ولايات شمال الصحراء لتخفيف الضغط عن المركز عن طريق تفعيل صندوق الجنوب و تطوير مناطق الهضاب والجنوب و إحداث معادلة تساوي التوزيع وضمان مبدأ تكافئ الفرص في كل الميادين و المجالات بين الشمال والجنوب .
- العمل على بناء إستراتيجية قوية لإعادة البنية الاجتماعية وإعادة النسق الأصيل الذي تتميز به المنطقة، الأمر الذي يساعد كثيرا في الحفاظ على المكتسبات وترسيخ ثقافة التراث الموروث خاصة في المجال السياحي والعمل المهني والحرفي و الصناعة التقليدية .

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة التي تمثلت في فرضيتين قصد إعداد هاته الدراسة :

الفرضية الأولى: يمكن للجزائر أن تحقق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري إذا أحسنت استغلال الخيارات المتاحة.

حسب ما تم استنتاجه من خلال هذه الدراسة للفرضية الأولى عن طريق النتائج المتوصل إليها يمكن إثبات أن الجزائر لم تحسن استغلال الخيارات المتاحة في المنطقة الجنوب الجزائري، من خلال ما تحصلنا عليه من النتائج المذكورة سابقا وما لمسناه أن التنظيم والدراسة الميدانية الفعلية لمتطلبات التنمية المحلية غير موجودة وكل الدلائل النظرية تقول أنها ليست من أولويات الحكومة بالإضافة إلى وجود تخطيط استراتيجي شكلي. وقضية استغلال الثروات الظاهرية والباطنية في كل المجالات التي تسمح بوجود تنمية محلية تسجل وجود خلل في منظومة التوزيع والعدالة بين الشمال والجنوب إذا سلمنا بأن الجنوب هو صمام أمان إيرادات الميزانية العامة والاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن التأكيد بوجود علاقة وطيدة بين التنمية المحلية في الجنوب واستغلال الخيارات المتاحة من أجل ذلك، وهذا ما يؤدي بنا إلى نفي صحة الفرضية الأولى القائلة " يمكن للجزائر أن تحقق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري إذا أحسنت استغلال الخيارات المتاحة. و إثبات أن الجزائر لم تحقق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بعدم حسن استغلال الخيارات المتاحة " في كل المجلات .

الفرضية الثانية : نجاح السياسة المنتهجة في منطقة الجنوب الجزائري وولاية ورقلة بالتحديد من قبل الدولة يعزز من نجاح مقاربة التنمية المحلية .

من خلال ما تم استنتاجه من دراسة الفرضية الثانية عن طريق النتائج المتوصل إليها يمكن أن نثبت أن السياسة المنتهجة من قبل الدولة في تعزيز مقاربة التنمية في الجنوب الجزائري غير مجدية و بالتالي قد تؤثر على تلك المقاربة من الناحية العملية وهذا ما لمسناه من خلال النسب المتدنية و الشبه منعدمة التي سجلت طيلة عقدين من الزمن في أربع برامج مختلفة، حيث سجلنا أعلى نسبة من البرامج الموجهة للتنمية في مناطق الجنوب وأخذنا ولاية ورقلة كعينة وما لها خصوصيات في هذا الشأن كأغنى ولاية في القطر الجزائري من جهة و فيها بلدية من أغنى البلديات إفريقيا (حاسي مسعود) والتي سجلت بـ 1.90% و ذلك في أوج البحبوحة المالية الانتعاش الاقتصادي المسجل على مستوى خزينة الدولة و احتياطي الصرف بالإضافة إلى المسح الشبه التام للمديونية الخارجية للدولة ، لكن ذلك لم يمنع أن حصة الجنوب الجزائري على غرار ولاية ورقلة بقيت ضئيلة جدا مقارنة بالأموال الطائلة المخصصة في مجال التنمية المحلية و البشرية مع تسجيل أدنى نسبة و التي قدرت بـ 0.26% من مجمل الغلاف المالي للبرامج المسطرة ، و التي تعجز أن تغطي ميزانية بلدية من البلديات الكبرى في شمال الجزائر وما بالنا بأنها ولاية إقليمية مستقلة، ومنه يمكن التأكيد بوجود علاقة طردية بين السياسة المتبعة من قبل الدولة و تحدي نجاح مقاربة التنمية المحلية بصفة عامة و في منطقة الجنوب بصفة خاصة ، وهذا ما يؤدي بنا إلى نفي صحة الفرضية الثانية و إثبات أن السياسة المنتهجة في منطقة الجنوب الجزائري وولاية ورقلة بالتحديد من قبل الدولة فشل في تجسيد مقاربة التنمية المحلية الحقيقية لا الصورية وفق أولويات البيئة الداخلية والخارجية للمنطقة، وفشل ذلك من فشل السياسية التنموية المحلية أيضا المعتمدة من قبل الجماعات المحلية التي تعجز أيضا لحد الآن في تحقيق مشاريع تنموية بإمكانها أن ترفع المستوى المعيشي للمواطن وضمان العيش الكريم له في إطار الحكم الراشد.

خاتمة:

من خلال كل ما سبق ذكره من القول أن الجزائر كباقي الدول التي تحاول وضع الأطر الفعلية لممارسة بعض المقاربات في إطار إعداد السياسات الوطنية والاستراتيجيات لتعزيز التنمية المحلية، لكن مشكل الحكومة الجزائرية يكمن في غياب فعالية الممارسة والعمل الصارم لتحقيق الأهداف المسطرة بالرغم من توفر كل الموارد والإمكانيات إلا أن غياب التسيير المحكم الأمر الذي أدى تعطيل عجلة التنمية المحلية ، وهذا من خلال مجموعة من النتائج المستنتجة من الدراسة والتي كانت كما يلي :

- يمكن الإقرار أن الجزائر في المراحل الأولى من تطبيق و تبني السياسة التنموية خاصة على المستوى المحلي في ظل غياب وصعوبة التخطيط والتنظيم و الإشراف والمراقبة في كل الأصعدة.

- لا تزال الجزائر تعاني نقصا كبيرا في مجال التنمية المحلية وهذا راجع إلى عدم إشراك الفواعل الرئيسية لنجاح هاته المقاربة على رأسهم المجتمع المدني و القطاع الخاص لتجسيد المشاريع المعنية بالعملية بالرغم من وجود ترسانة من القوانين والإرساليات في هذا الشأن .

- عدم فعالية البرامج التنموية المخصصة للعملية التنموية سواء على المستوى الوطني طيلة عقدين من الزمن وما أثبت ذلك من الفشل في تحقيق أهداف كل البرامج رغم توفير الأموال الكافية والمخصصة لذلك والتي تكاد أن توصف بالخيالية بالإضافة إلى النقص الملحوظ في تكملة المشاريع وسوء التقدير المالي والإداري في إنجاز المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية .

- عدم إدراج المنطقة الجنوبية للجزائر ضمن الأولويات الكبرى في العملية التنموية منذ سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا، بالرغم من العلم بأحقية تلك المناطق كونها تعاني التهميش و الاقصاء وانعدام أدنى شروط العيش التي تستحق أولوية في ذلك.

- تفشي عدة ظواهر وحدوث شرخ في النسيج الاجتماعي في المناطق الصحراوية التي كان سببها ارتفاع نسب البطالة ، الجريمة ، الهجرة غير الشرعية ، الاحتجاجات و المظاهرات وهذا كله جراء فشل مقاربة التنمية المحلية في الجنوب و التي كانت دائما ما تطالب بأولوية التنمية و الخدمة العمومية و تحسين المرافق العامة .

- تم تسجيل انعكاس رؤية السياسة الوطنية في ترتيب أولويات التنمية بالنسبة للدولة مقارنة بقطاعات وزارية أخرى كالدفاع الوطني، التربية، التعليم العالي كان له أثر ذلك في نتائج استفادة ولاية ورقلة من برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة وهذا قليل جدا بالنسبة لولاية كحجمها والتي تعد بوابة الصحراء و همزة وصل بين الشمال والجنوب مما حال دون تحقيق هدف التنمية المحلية في المنطقة .

- عدم الاستغلال الأمثل لموقع المنطقة (ولاية ورقلة) و ما تتوفر عليه من إمكانيات خاصة في مجال النفط وتسجيل العجز الكبير بالرغم من تواجد الشركات الأجنبية في اغتنام الفرصة وجعلها عاصمة أو قطب اقتصادي متميز يجلب عدة مزايا في عدة مجالات وجعلها نموذج كالولايات أو المدن الصناعية الكبرى كجنوب إفريقيا وشنغهاي وسيول.

- عدم استقرار المنطقة خاصة بعد 2011 و أحداث الربيع العربي في تونس وسقوط النظام الليبي، بالإضافة إلى شساعة مساحة ولاية ورقلة وبعدها الجغرافي جعل منها ولاية تحت التهديد الأمني وهذا ما حدث سنة 2013 في حادثة تقنتورين، الأمر الذي حول أولويات الدولة وتماشيها مع ظروف البيئة المحيطة .

- عدم تخصيص الغلاف المالي الكافي لإحداث عملية التنمية في ولاية ورقلة بالرغم من فتح مجال التدعيم من صندوق الجنوب وبرنامج تطوير مناطق الجنوب.

قائمة المراجع:

أولا - الكتب:

- كرو العزاوي، رحيم يونس .(2007). مقدمة في منهج البحث العلمي . دار دجلة للنشر و التوزيع. الأردن .
-تقرير مديرية البرمجة و إعداد الميزانية لولاية ورقلة : تقرير (2019) . الجزائر : فرع ولاية ورقلة .
- كامل، عبد المالك . (2008). ثقافة التنمية : دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، القاهرة : دار مصر المحروسة .

ثانيا - الرسائل والأطروحات:

-بلحبل،عادل هارون . (2016). التجارب التنموية للإقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا و إمكانية الاستفادة منها في الجزائر . أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : الجزائر .
-البلي، مسعود . (2014). البعد الحضاري و أفاق التنمية المستقلة في العالم العربي . أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : الجزائر .
- دوبة ،سعاد . (2016). السكان و التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية . أطروحة دكتوراه. جامعة وهران 2 : الجزائر .
-صوالحي،ليلى . (2017). التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية **:** دراسة حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : الجزائر .
- كاهي،مبروك . (2017). السياسة العامة لتطوير التعليم العالي و الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : الجزائر .
-معاوي،وفاء . (2016). الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر : دراسة حالة ولاية سطيف. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة : الجزائر .

ثالثا : الدوريات والملتقيات:

- حيدوشي، عاشور، وعيل . (2017). أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات. العدد 05 ، ص 338 .
-غزال، مفتاح. (2019). التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي " مقاربة نظرية" . المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية . العدد 01 ، 393-394 .
-فروحات، حدة . (2012). الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لمشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر . مجلة الباحث. العدد 11 ، ص 2 .

رابعا : المواقع الالكترونية:

- هجرس، منصور ،الموارد المائية في الجزائر و الإنجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام،ttp:// www.mansour-hadjers.over-blog.comh، تم الاطلاع في 2019/08/22 على 17:00 .
- الوكالة الأنباء الجزائرية ،ورقلة : استلام مشروع ترامواي قبل شهر أكتوبر 2017 ، http://www.radioalgerie.dz ، تم الاطلاع في 2019/08/28 على 19:00 .

ملاحق:

جدول رقم 01 : المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة 2001-2019

البرامج و المخططات	المبلغ الوطني المخصص للبرنامج الواحد	المبلغ المخصص للتنمية المحلية و البشرية في البرنامج الواحد	النسبة المئوية المخصصة للتنمية في البرنامج الواحد
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	1216	525	%43.17
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	4203	545	%12.96
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	21214	9903	%46.68
المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019	21421	6236	%29.11
المجموع	48054	17209	%35.81

(الوحدة بالمليار دينار جزائري)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019، (بلحبل، 2016)

جدول رقم 02 :المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة لولاية ورقلة 2001-2019

البرامج و المخططات	المبلغ المخصص في البرنامج الواحد لولاية ورقلة	النسبة المئوية المخصصة للتنمية في ولاية ورقلة في البرنامج الواحد
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	20 541 686	%1.68
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	80 093 991	%1.90
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	96 742 281	%0.45
المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019	55 776 397	%0.26
المجموع	253 154 355	%0.52

(الوحدة بالألف دينار جزائري)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019

الشكل رقم 01: المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة منذ 2001-2019.

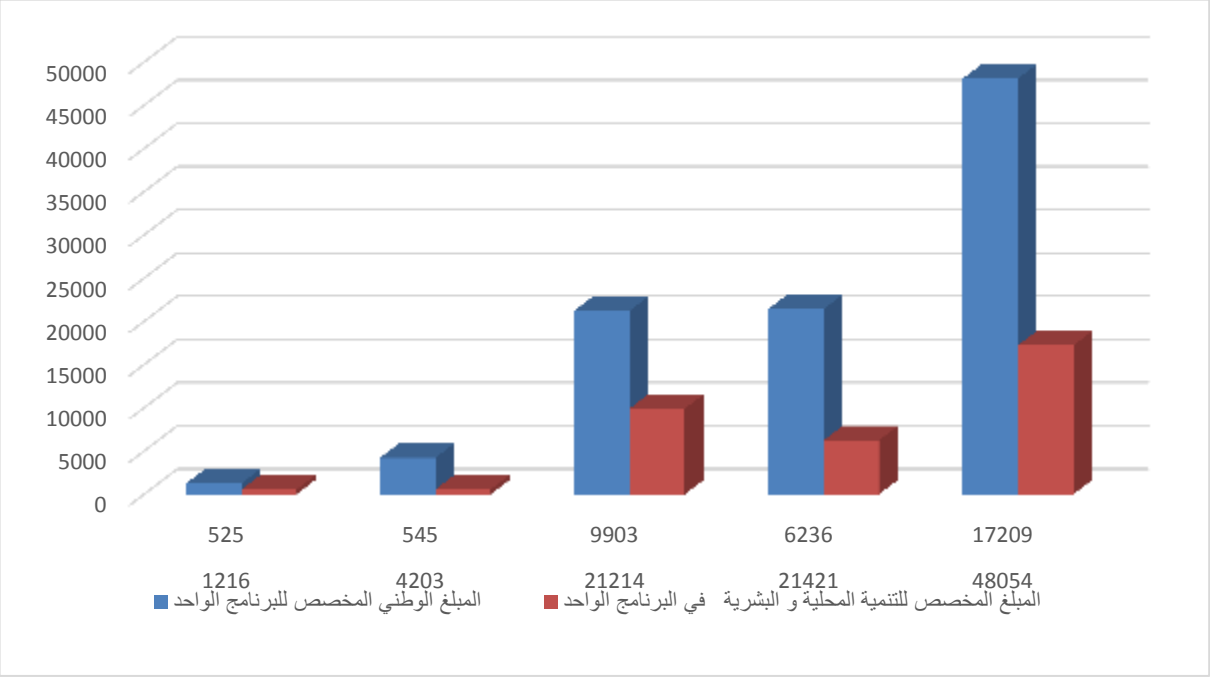

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019

الشكل رقم 02 : المبالغ المالية المخصصة لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

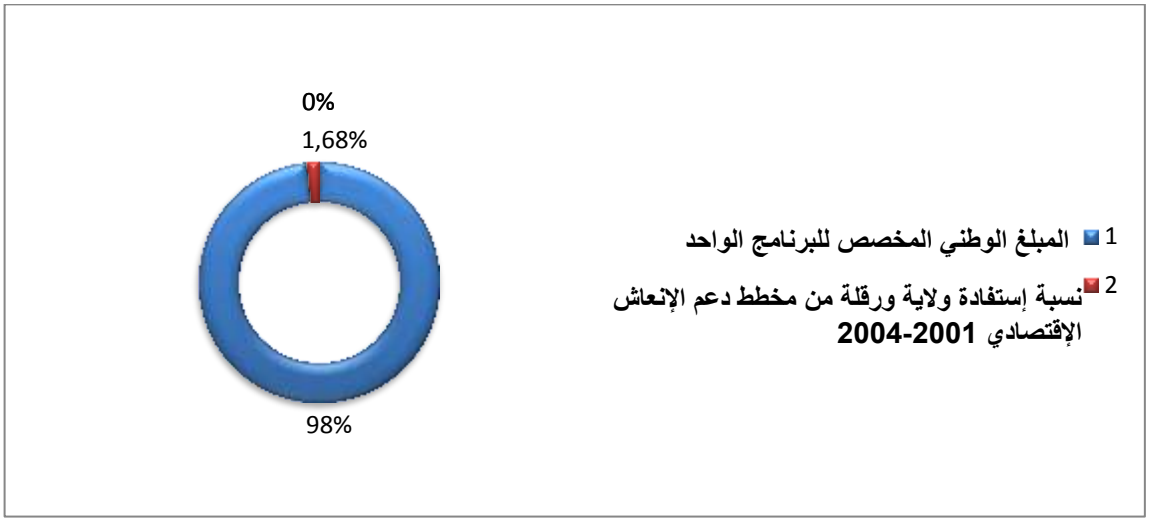

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة و إعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019

الشكل رقم 3 : المبالغ المالية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

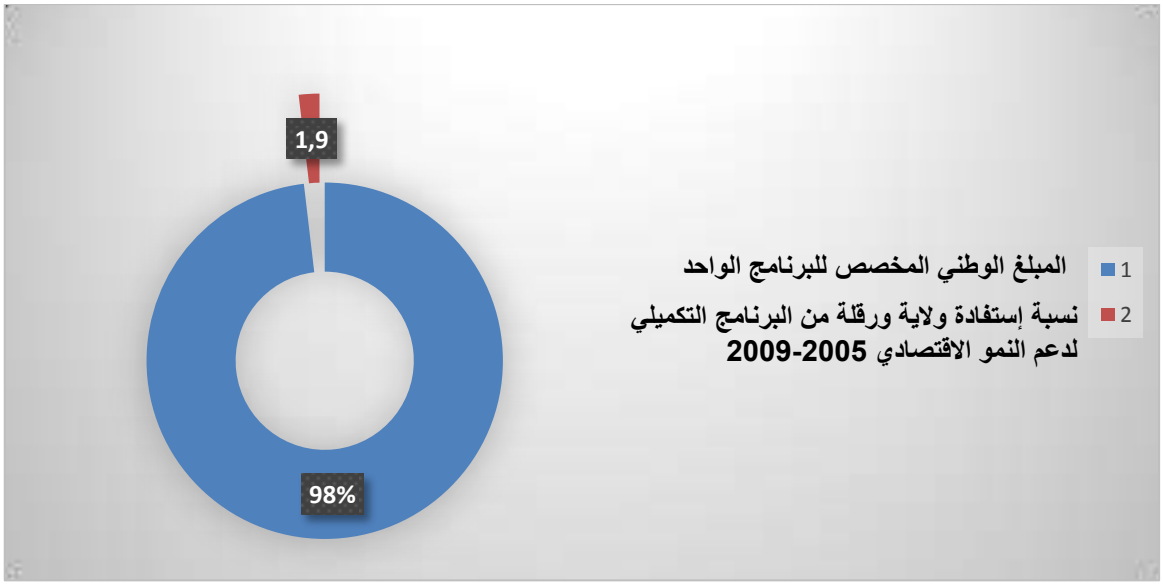

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019

الشكل رقم 4 : المبالغ المالية المخصصة للمخطط الخماسي للتنمية 2015-2019.

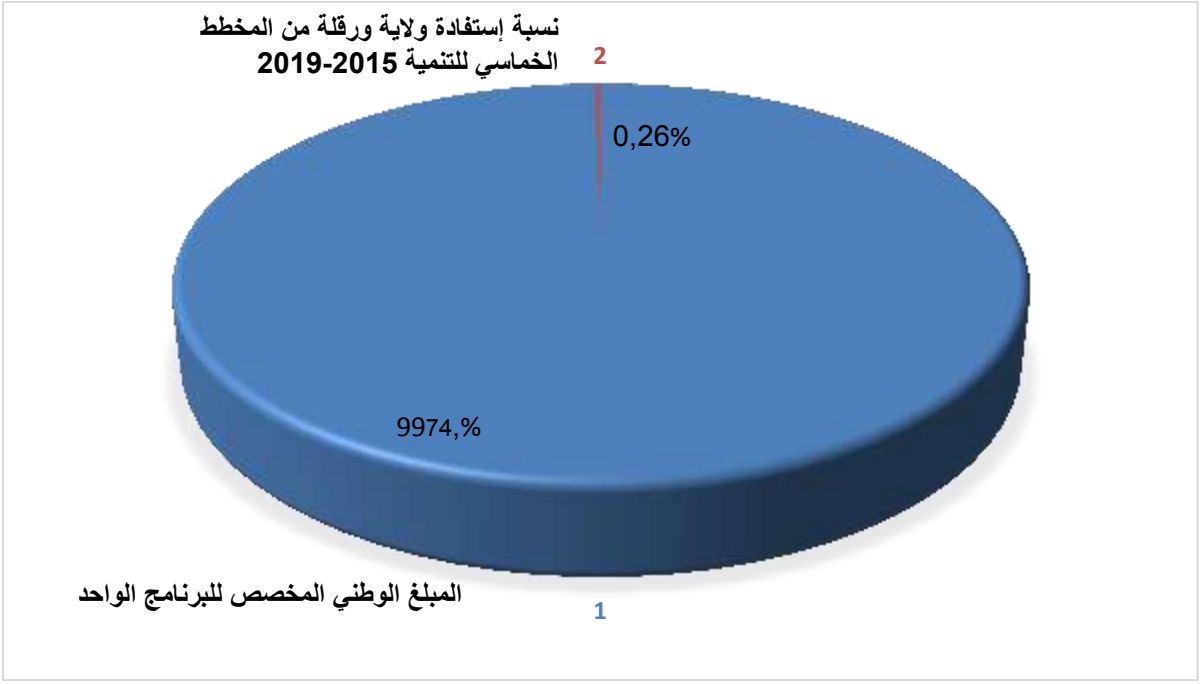

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة 2019